

الامتثال القانوني في العقود

والمشتريات



GENTEX®
TRAINING CENTER



المقدمة

في بيئة الأعمال المعقدة اليوم، يعد ضمان الامتثال القانوني في مجال العقود والمشتريات أمرًا بالغ الأهمية لتخفييف المخاطر وحماية المصالح التنظيمية. يزود هذا البرنامج المكثف الذي يستمر خمسة أيام، والذي يقدمه مركز جينتكس للتدريب، المشاركين بالمعرفة والمهارات العملية اللازمة للتنقل في المشهد القانوني للعقود والمشتريات. من خلال استكشاف شامل للمبادئ القانونية الرئيسية، وشروط العقد الأساسية، وعمارات الشراء السليمة، يكتسب المشاركون القدرة على صياغة العقود المتواقة والتفاوض بشأنها، وإدارة المخاطر طوال عملية الشراء، وتعزيز ثقافة الالتزام القانوني داخل مؤسساتهم.

أهداف دورة الامتثال القانوني في العقود والمشتريات:

- إتقان المبادئ الأساسية لقانون العقود وتطبيقاتها في عملية الشراء.
- تحديد وفهم العناصر الأساسية للعقد الملزم قانونًا.
- تطوير القدرة على صياغة شروط عقد واضحة وموجزة وقابلة للتنفيذ.
- التفاوض على عقود فعالة تحقق التوازن بين احتياجات جميع الأطراف المعنية.
- فهم أنواع العقود المختلفة ومدى ملائمتها لسيناريوهات الشراء المختلفة.
- استكشاف الاعتبارات القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية والضمانات وتوزيع المخاطر.
- التنقل في الجوانب القانونية لإدارة العقود، بما في ذلك أوامر التغيير ومراقبة الأداء وحل النزاعات.
- تحديد وتخفييف المخاطر القانونية المرتبطة بعملية الشراء.
- قم بتحليل دراسات الحالة الواقعية لفهم كيفية تطبيق المبادئ القانونية في حالات العقود والمشتريات.



- قم بصياغة خطة عمل مخصصة لتعزيز الامتثال القانوني ضمن ممارسات الشراء في مؤسستك.

منهجية الدورة

يستخدم هذا البرنامج التفاعلي نهجاً يركز على المشاركين. فهو يعزز بين محاضرات خبراء الامتثال القانوني دراسات الحالة الواقعية والمناقشات الجماعية والتمارين العملية. يشاركون بنشاط في ورش عمل صياغة العقود، ومحاكاة التفاوض، وأنشطة تقييم المخاطر، وتطوير أفضل الممارسات للمشتريات المتواقة. من خلال التعلم التجاري، يكتسب المشاركون المهارات العملية والمعرفة النظرية اللازمة ليصبحوا أبطال الامتثال القانوني في العقود والمشتريات، مما يضمن أساساً آمناً وسلامياً قانونياً لجميع المعاملات التجارية.

الفئات المستهدفة

- متخصصو المشتريات ومديرو العقود والمتخصصون في المشتريات الذين يسعون إلى تعزيز معرفتهم القانونية.

- قادة الأعمال المهتمين بتقليل المخاطر القانونية المرتبطة بالعقود والمشتريات.

- المهنيين القانونيين الذين يسعون إلى فهم أعمق لقانون العقود في سياق المشتريات.

- أي شخص يشارك في التفاوض أو الصياغة أو تنفيذ العقود داخل مؤسستهم.



محتوى دورة الامتثال القانوني في العقود والمشتريات:

اليوم الأول: أساسيات قانون العقود: بناء أساس قوي

- استكشاف مبادئ قانون العقود الأساسية وتطبيقاتها على المشتريات
- فهم عناصر العقد الأساسية: العرض والقبول والمراعاة والقدرة والمشروعية
- إزالة الغموض عن أنواع العقود المختلفة ومدى ملاءمتها لسيناريوهات المشتريات المختلفة

اليوم الثاني: صياغة العقود الفعالة: استراتيجيات الصياغة والتفاوض

- صياغة شروط عقد واضحة وموجزة وقابلة للتنفيذ لحماية مصالح مؤسستك
- تطوير مهارات التفاوض الفعال لضمان نتائج تعاقدية إيجابية
- معالجة بنود العقد الرئيسية، بما في ذلك الضمانات وحقوق الملكية الفكرية وتخصيص المخاطر

اليوم الثالث: إدارة المخاطر طوال عملية الشراء

- تحديد وتحفييف المخاطر القانونية المحتملة المرتبطة بأنشطة المشتريات
- فهم الجوانب القانونية لإدارة العقود وإدارة التغيير ومراقبة الأداء
- استكشاف آليات حل النزاعات: التفاوض والوساطة والتحكيم



اليوم الرابع: الاعتبارات القانونية المتقدمة: الملكية الفكرية والضمونات والامتثال

- التنقل في الجوانب القانونية للملكية الفكرية في العقود واتفاقيات الشراء
- فهم الأنواع المختلفة من الضمانات وأثارها
- الحفاظ على الامتثال للوائح ومعايير القانونية ذات الصلة طوال عملية الشراء

اليوم الخامس: التعلم من الأفضل: دراسات الحالة وتحفيظ العمل

- تحليل دراسات الحالة الواقعية لعمارات التعاقد والمشتريات الناجحة وغير الناجحة
- استكشاف الاتجاهات الناشئة وأفضل الممارسات في مجال الامتثال القانوني في مجال المشتريات
- صياغة خطة عمل مختصرة لتنفيذ استراتيجيات لتعزيز الامتثال القانوني ضمن ممارسات المشتريات في مؤسستك

LEARN BOLD. LEAD BEYOND

GENTEX Training Center LLC | Orlando - FL, USA

Info@gentextraining.com



الخاتمة:

من خلال إكمال هذا البرنامج الشامل الذي يقدمه مركز جينتكس للتدريب بنجاح، يكتسب المشاركون المعرفة والمهارات العملية الالازمة للتغلب على التعقييدات القانونية للعقود والمشتريات. وسيكونون مجهزين لصياغة وإدارة العقود المتواقة مع القانون، وتحديد المخاطر القانونية والتحفييف منها، وتعزيز ثقافة معارض الشراء الأخلاقية والمتواقة داخل مؤسساتهم. تمكّنهم هذه المعرفة المعززة من اتخاذ قرارات مستنيرة وتقليل التعرض القانوني وضعان المعاملات التجارية الناجحة والأمنة.

